

دور الأمن البيئي في التأسيس لمقاربة التنمية المستدامة

The Role Of Environmental Security In Establishing Sustainable Development Approach

د/خالد روشو، أستاذ محاضر "أ" المركز الجامعي، تيسمسيلت – الجزائر –

قانون عام، رقم الهاتف: 0772892590 البريد الإلكتروني:

rouchoukha@gmail.com

- Received date: 25/05/2019
- Accepted date: 28/06/2019
- Publication date: 30 /09/2019

ملخص:

إن استهداف التنمية المستدامة كمطلب إستراتيجي حساس في أي سياسة تنموية وطنية ينبغي توفير المحيط اللازم والحيوي لذلك، ولعل أهم منظومة تستهدف هذا المطلب هو تحقيق الأمن البيئي، الذي يعتبر هدفا رئيسا كونه يؤسس لمقاربة التنمية المستدامة، ذلك أنه يسهم وبشكل كبير في التنظير والتخطيط الإستراتيجي على المستوى البعيد، على اعتبار أنه صمام أمان في استقرار أي مجتمع كان، وتبعاً لذلك فإن الأمن البيئي يلعب دوراً مفصلياً وهاماً في البناء التنموي، ومن ثم المساهمة في إعداد البرامج الكبرى لإحداث تنمية شاملة في ظل محددات الحماية البيئية. ذلك أن توفير الأمن البيئي من شأنه الإسهام في تحقيق الضروريات اللازمة لانطلاق أي عملية تنموية في ظروف مناسبة ومستقرة.

الكلمات المفتاحية: الأمن، البيئة، التنمية، المستدامة، الموارد الطبيعية، الاستغلال العقلاني.

Abstract:

The goal of sustainable development as a strategic requirement is sensitive to any national development policy. The most important system that aims at this requirement is to achieve environmental security, which is a major goal as it establishes a sustainable development approach. As a safety valve in the stability of any society. Accordingly, environmental security plays a significant and important role in development construction and thus contributes to the preparation of major programs to achieve comprehensive development under the limits of environmental protection. The provision of environmental security would contribute to the realization of the

necessary necessities for the launching of any development process in appropriate and stable conditions.

Keywords: Security; The environment; Development ; Sustainable development ; Natural Resources ; Rational exploitation.

مقدمة:

يعتبر الأمن البيئي هدفا رئيسا في أي سياسة وطنية تنموية، بل من خلاله نستطيع ضبط العلاقة البشرية مع معالم الأنظمة البيئية، وتبعاً لذلك فهو يمثل أحد أهم المقاربات التي تسعى الدول من خلال تشريعاتها إلى استهدافها، وذلك من خلال المنظومة القانونية الناظمة للشأن البيئي وعلاقة هذا الأخير بالتنمية المستدامة، ومن ثم فالأمن البيئي يعتبر صمام أمان السلم والأمن العام في أي مجتمع، ولذلك نجد أن الكثير من الاستراتيجيات الوطنية التنموية تركز على هذه المقاربة الأمنية التنموية، بغرض تحقيق تنمية مستدامة، وذلك بالتأسيس لمنظومة بيئية متوازنة ومتكاملة، تهدف إلى تحقيق الأمن والرخاء في ظل تمتع الأجيال الحاضرة بحقوقها في مقدرات الأمة دون استنزاف حقوق الأجيال القادمة من هذه المقدرات.

وتأسيساً على ذلك تعتبر مقاربة الأمن البيئي والتنمية المستدامة من بين أهم المواضيع الحساسة التي وقف عندها الكثير من الباحثين في شتى المجالات التي ينبغي التدقيق فيها، ذلك أنها تمثل العنصر الأساس في أي عملية تنموية، وخصوصاً ما ينتج عن الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى استنزاف هذه الأخيرة بشكل يندر بالخطر، الشيء الذي يدعو المجتمع الدولي وكذا الدول في التفكير ويجد ووفق منظومة سياسية وقانونية تعني بحق الأجيال القادمة في العيش بمقدرات متوازنة، ولا يكون ذلك إلا من خلال تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال الحالية دون انتهاك أو إهدار للموارد الطبيعية.

وبناء على ما تم تبينه فإنه من المؤكد أن غياب الأمن البيئي من شأنه خلق نوع من اللاستقرار في البرامج وفي ترتيب أولويات التنمية، ومن ثم فإن الإشكالية التي نراها جديدة بالبحث والمعالجة تتمثل في: **إلى أي مدى يستطيع الأمن البيئي استهداف تنمية متزنة ومستدامة؟ ومن ثم إحداث تكامل وتوازن في خلق مقاربة فعالة ومنسجمة في ظل قانون 10/03 المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة؟** وللإجابة على هذه التساؤلات التي تثيرها هذه الإشكالية فإننا نتبع النهج التاريخي إلى جانب المنهج التحليلي، فالأول نستعين به لتحديد مراحل تطور الأمن البيئي خدمة لمقاربة التنمية المستدامة، أما المنهج الثاني فهو ضرورة لازمة في مثل هذه البحوث، والتي تقتضي الوقوف بالدراسة والتحليل للنصوص القانونية الناظمة لهذا الشأن، ولتدليل أهم الصعوبات التي تثيرها هذه الورقة البحثية فإننا نتطرق إلى ذلك وفق النقاط التالية:

1- الأمن البيئي في ظل المرتكزات الناظمة له

لقد ميّز الساحة الإعلامية والقانونية في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا بحماية البيئة، بل نستطيع القول أن البيئة أصبحت مجالا خصبا للحقوقيين والقانونيين وحتى السياسيين، وكذلك علماء الاقتصاد والاجتماع على حد سواء، وخصوصا مع بروز تهديدات بيئية جديدة وما شملته هذه الأخيرة من تحديات خطيرة ومتنوعة في شتى المجالات، وذلك راجع أساسا إلى التغييرات المناخية المتعاقبة، إضافة إلى الاختلال الذي أصاب النظم الإيكولوجية، ناهيك عن التطور السريع الذي تشهده البشرية جمعا وعلى عدة مستويات، لعلّ من أهمها النمو الاقتصادي والصناعي، وخصوصا الاستغلال اللاعقلاني لكثير من مقدرات البشرية، الأمر الذي نتج عنه وبشكل مباشر حالة من الفوضى في نظم عدة، مما سبب هزة قوية في الأمن البيئي في كثير من الدول، ولعلّ من الأسباب الرئيسية التي زعزعت استقرار دول وخلفت اضطرابات في دول أخرى هو عدم وجود منظومة متكاملة ومتوازنة تؤسس لما يسمى بالأمن البيئي، ولتبيان أهم الأطر الناظمة لهذا المفهوم نتطرق إلى ذلك وفق الفروع التالية:

1.1- مفهوم الأمن البيئي

يعد الأمن في أي مجتمع كان صمام أمان واستقرار وتطور تلك المجتمعات، بل نستطيع تقرير أنه بدون هذا الناظم الضابط لشؤون الحياة لا يمكن الحديث عن التنمية وعن التطور، لذا أولت الدراسات الحديثة والأبحاث المعمّقة اهتماما كبيرا لهذا الجانب، وخصوصا عند ربط هذا الأخير بالمجال البيئي، فتصبح هذه المقاربة أدق وأهم، كون الأمن البيئي والبيئة من أدق القضايا التي تراهن عليها المجتمعات في التأسيس للتنمية المستدامة، ناهيك عن توفر الاستقرار في كافة المجالات وعلى جميع المستويات، وحتى نبين المقصود بالأمن البيئي وجب علينا التعريف بالأمن ابتداء وهذا من خلال النقاط التالية:

1.1.1- تعريف الأمن

بغض النظر عن التعريف اللغوي فإن التعاريف الاصطلاحية لهذا المفهوم لم تحظى بالإجماع، وذلك لاختلاف الرؤى وزاوية النظر لكل دولة، وإن كانت الحدود الدنيا له تعني التحرر من الخوف والقلق، ومن ثمّ فهو يعني قدرة الدولة على حماية قيمها من كل التهديدات الخارجية¹.

وتبعاً لذلك فقد يرى وولتر ليبمان Walter Lippmann في تعريفه للأمن بصفة عامة بالنظر إلى قدرة الدولة في التصدي للأخطار بالقول " أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا يمكن فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الإنسانية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع

1- عمر عبد الله كامل، "الأمن العربي من منظر اقتصادي، أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة... والتطلعات المستقبلية أيام 9-11 جانفي بباريس، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، الطبعة الأولى، 1996 ص 84.

الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه¹.

أما روبرت ما كنامارا robert mcnamar فيعرف الأمن من زاوية التركيز على البعد التنموي وقيمة هذا المفهوم بالنسبة للتسمية، وهو بذلك يحاول إبراز العلاقة بين الأمن والتنمية، إذ لا وجود للتنمية بدون توفر أسباب الأمن والأمان، وفي المقابل كذلك أن الدول التي لا تستهدف التنمية بطريقة صحيحة ومتوازنة لا يمكن أن يكون فيها أمن واستقرار.

وتبعا لذلك يعرف مكنهار الأمن بالقول: " إن الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية"².

في حين هناك من يعرف الأمن على أنه قدرة الدول على توفير حالة من الاستقرار بحيث ينتفي معها خطر التهديد الذي قد يمس الدولة في استقلالها أو وحدتها أو حتى في كيانها، ومن ثم فكل عمل يدفع الدولة بأن تتحرر من أشكال للأمن فهو يدخل ضمن إطار الأمن³.

ومما سبق يتبين لنا أن الأمن هو حالة ضرورية في أي مجتمع كان، بل وحتمية لازمة لأي عملية تنموية كانت، وذلك أنه منبع الاستقرار الطمأنينة لدا الدوائر العاملة وكذلك المواطنين، فكلما كانت قدرة الدولة عالية في توفير الأمن كان هناك مجالا خصبا للتنمية والازدهار والتطور وخصوصا إذا ما دمجتا هذين المفهومين معا.

2.1.1- تعريف الأمن البيئي

كما سبق وأشرنا أن الأمن البيئي أصبح هدفا عند الكثير من الساسة في خططهم، وعند الحقوقيين والمتخصصين في الكثير من أبحاثهم، وذلك لما يمثله هذا المصطلح من معاني الاستقرار والتنمية، وخصوصا بعد تصاعد الجرائم البيئية المتزايدة واتخاذها أشكالاً متنوعة، وهذا راجع إلى التسارع التكنولوجي وما خلفه من آثار تدميرية على البيئة، أو مع تزايد المخاطر الطبيعية المتمثلة في الكوارث والبراكين والأعاصير الطبيعية والمصطنعة، مثل مخلفات التلوث النووي والكيميائي والنفطي وغيرها من المخاطر التي أصبحت تهدد البيئة ومن ثمّ المساس بالأمن البيئي.

1 - جون بيليس، ستيف سميث، معولة السياسة (ترجمة) مركز الخليج للأبحاث، دبي الطبعة الأولى، 2004، ص 414

2 - سليمان عبد النور، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته. دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19، 2008، ص 17

3 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن في الجزائر: الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص 13.

وتبعاً لذلك فقد تباينت التعاريف التي قيلت بشأن ضبط هذا المصطلح، فانطلاقاً من أن هذا المفهوم ينصرف ابتداءً إلى أمن الإنسان من الخوف والقهر والظلم، ومن ثمّ فهو يحمل كل معاني دمج الإنسان في التنمية، وترتيب أولوياته المعيشية.¹ وفي هذا الصدد تعرفه لجنة الأمن الإنساني على أنه "حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقى حقوق وحرّيات الإنسان".²

فالأمن البيئي استناداً إلى هذا فهو يعني تلك المساعي المبذولة للتحرر من كل الأخطار التي تهدد حياة الإنسان، ناهيك عن الانتهاكات الجسمية التي أصبحت تتعرض لها البيئة والتي تؤثر فيها وتعمل على استنزاف مواردها الطبيعية،³ وهناك من ينظر إلى الأمن البيئي استناداً إلى جودة الحياة خوفاً من فقدانها للأساسيات، ومن ذلك ما ذهب إليه باري بوزان في تعريفه للأمن البيئي بأنه "الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطور النشاط البشري".⁴ ومن التعاريف التي قيلت بشأن الأمن البيئي نذكر: "الأمن البيئي صمام أمان الأمن العام في تلافي المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية بسبب الجهل والحوادث، وسوء الإدارة والأخطار الناتجة عن التصرفات اللاعقلانية، كما أنه يعتبر وسيلة في قضية حماية حقوق البيئة المستديمة التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى عدم التوازن الاجتماعي، أو إلى ظهور الصراعات الإقليمية.

كما قد يعني الأمن البيئي سبل إدارة الموارد الطبيعية وتدوير المنتجات والنفايات بطرق تعزز الاستقرار الاجتماعي، ومن ثمّ الحفاظ على المحيط والبيئة من عناصر التلوث مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام واستمرار عملية التنمية.

وتبعاً لذلك فالأمن البيئي يعني قدرة الاعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية وحتى يتأسس ذلك لابد من إتباع الطرق التالية:⁶

- الحفاظ على مزيج معتدل من انبعاث الغازات إلى الغلاف الجوي والعمل على تلطف الطقس.

1- برقوق محند، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة، موقع بحث، 2014/08/20.

2 - خديجة عرفة، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني و تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، موقع بحث 2014/08/20

3 - خالد محمد غانم، مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية " السياسية الدولية " ملحق تحولات استراتيجية، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011.

4 - Gerald Dussieuy, les théories de l'interétatique : traite de relation internationales (11) paris l'hamattan, 2007, p167.

5 - د. كسري مسعود، أ. طاهري الصديق، أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 09-ديسمبر 2014 ص 81.

6 - د كسرى مسعود، أ طاهري الصديق، المرجع السابق، ص 81.

- تنظيم الدورة الهيدرولوجية التي توفر الماء العذب على نحو يقلل من حدوث فيضانات والجفاف إلى أدنى حد ممكن.
- ضرورة الحفاظ على الغابات والأراضي الزراعية، والتخلص من النفايات بالطرق المناسبة لحماية البيئة.
- مكافحة الآفات الزراعية والكائنات الحية الدقيقة التي تسبب الأمراض للمحاصيل الزراعية وصيانة المكتبة الجينية التي تضم الجينات الوراثية.

وقد يعني الأمن البيئي ذلك الأمان العام الذي يشعر به الإنسان من خلال توفر الظروف المعيشية المناسبة في بيئة سليمة، مع توافر الوقاية اللازمة من المخاطر البيئية التي قد تنجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان مع القدرة على التحكم في الأضرار التي قد تنجم عنها، ومن العناصر التي تساعد على استتباب الأمن البيئي نذكر:¹

- استدامة عناصر النظام البيئي وتنميتها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.
- إتاحة المعلومات التي تؤثر على البيئة المحيطة بالإنسان.
- الملاحقة القانونية لكل من يتسبب في الإضرار بالبيئة، وتبعاً لذلك ربط الباحث الأسترالي جون بارنيت مفهوم الأمن البيئي بالمجالات الهامة والحيوية التي لا يمكن أن نعطي تعريفاً كافياً لمصطلح الأمن البيئي دون أن نعطي معنا لهذه المجالات، والتي تتمثل عموماً في النقاط التالية :

- البحث عن العوامل البيئية التي تؤدي إلى اختلال التوازن البيئي.

- الأمن البيئي للدولة.

- العلاقة بين القوات المسلحة والبيئة.

- الأمن الإيكولوجي.

- الأمن البيئي للأفراد.

وهناك من يركز في تعريفه للأمن البيئي على أساس السلوكيات الصادرة سواء عن الأشخاص الطبيعية أو المعنوية، والتي تؤثر إيجاباً أو سلباً في المحيط البيئي، ومن ثم قد تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة، حيث تسبب هذه التصرفات تدهوراً أو استنزافاً أو تلوثاً أو إخلالاً بتوازن البيئي، وذلك بتخريب جل أو بعض مكوناتها، مما يؤدي حتماً إلى

1 - شهيرة أحسن أحمد وهبي، "الأمن البيئي في المنطقة العربية" المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان "التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية أعمال المؤتمرات، مصر، ماي 2007، ص 355.

الإخلال بالنظام البيئي المحلي أو الإقليمي، ومن ثمّ المساس بالأمن البيئي، وهذا كله ناتج عن السلوكيات والتصرفات السلبية التي من شأنها الإضرار بالبيئة.¹

وإجمالاً نستطيع القول أن الأمن البيئي هو تلك التصرفات والسلوكيات الصادرة سواء من الهيئات الرسمية أو من الأشخاص الطبيعية، من أجل تحقيق النمو والتطور وحماية الوطن من المخاطر التي قد تهدده، وذلك بحماية البيئة وما يترتب عنها، وهذا من خلال الكف عن كل ما من شأنه المساس أو الإخلال بالتوازن البيئي، مع الأخذ بعين الاعتبار تلك التصرفات الإيجابية التي من شأنها الاستغلال الأمثل والمدرّوس للموارد الطبيعية، ولا يكون ذلك إلا من خلال الإدراك الحقيقي للمشكلات التي تنجم عن التأثيرات البيئية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاعل كل العناصر التي لها علاقة بالبيئة لتحقيق وعي بيئي يؤدي إلى تغيير كل الممارسات تجاه البيئة ومواردها.

2.1- أهم المرتكزات الناظمة للأمن البيئي تحقيقاً للتنمية المستدامة

إن التركيز على البعد البيئي في العملية التنموية من شأنه إعطاء دفع قوي لهذه التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفير الأمن البيئي الذي من شأنه التأمين لعدة مقاربات تنموية، غير أن هذا الأخير في حد ذاته يركز على عدة مجالات حيوية، مثل الحفاظ على الموارد المائية والبيولوجية بالاستخدام الأمثل للموارد المائية والنباتية، والتعاطي الإيجابي مع المجال الفضائي وغيره، وفيما يلي أهم المرتكزات التي يستهدفها الأمن البيئي خدمة لمقاربة التنمية المستدامة.²

1.2.1- حماية الموارد الطبيعية

ذلك أنّ أية عملية تنموية إنما تنطلق من مواد طبيعية، ولا يتوفر ذلك إلا من خلال حماية مختلف الأراضي المخصصة للزراعة، وكذا مصائد الأسماك، وحماية التربة من الانجراف والتدهور، وكل ما من شأنه المساهمة في تلبية حاجيات السكان، ويدخل في هذا الإطار الاستخدام الأمثل بتبني التكنولوجيات الحديثة في معالجة هذه الموارد، وذلك بتجنب الإسراف في أعمال المبيدات.

2.2.1- حماية التنوع البيولوجي

ونعني بذلك حماية وصيانة الأراضي والإبقاء على خصوصيتها، إضافة إلى العناية بالغطاء النباتي من غابات وأشجار، وكذلك الحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها والعمل على عدم انقراضها.

1- محمد عبد الفتاح، قضايا البيئة المعاصرة، العلوم الحديثة، العدد 1 سنة 1983 ص 35.
2 - نهاد ناصر داود فلمبان، تحقيق الأمن البيئي مصير عامة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة 2017، ص 15-14.

3.2.1- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري

لا يخفى على أحد ما للاحتباس الحراري من دور سلبي في الإخلال بالتوازن البيئي، ومن ثم حدوث التلوث الذي من شأنه المساس بالعديد من المجالات الأخرى، كما لا يخفى علينا أيضا ما للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة من سلبيات في هذا المجال، وذلك بفضل انطلاق الغازات والأبخرة التي كان للإنسان يد فيها، وخصوصا تلك الإجراءات والتقنيات التي أدخلت على تغيرات سقوط الأمطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، والتي من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ولعلّ من أهم مخرجات هذه العمليات تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض.

4.2.1-الحفاظ على المحيط المائي

لعلّ من أهم مرتكزات الأمن البيئي هو الحفاظ على المحيط المائي ذلك أن له علاقة مباشرة بحياة الإنسان مصداقا لقوله تبارك وتعالى: " و جعلنا من الماء كل شيء حي " ¹.

و من ثمّ كان عنصر الماء متعدد الاستخدامات والفوائد، لذا وجب علينا بقصد تحقيق الأمن البيئي في هذا المجال تحسين كفاءة شبكات المياه، وتحسين نوعية المياه، واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية.

2- مقارنة التنمية المستدامة في ظل مخرجات الأمن البيئي

لقد طرح موضوع التنمية المستدامة في بداياته في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والإنسان في استكهولم عام 1972، ثم عاد من جديد كأحد أهم المواضيع المتميزة عام 1980 عندما استخدم في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، ثم تطور هذا المفهوم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1991، كما تم تناول هذا الموضوع بشكل أكثر وضوحا في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ لعام 2002، الأمر الذي أعطى دفعا قويا للدول في التفكير بهذا الأمر بشكل جدي من خلال منظومتها القانونية، ومن بين هذه الدول الجزائر التي سعت من خلال دستور 2016 إلى التأسيس لهذه المقاربة.

1.2- المقصود بالتنمية المستدامة

تعددت التعاريف الناظمة لمفهوم التنمية المستدامة تبعا لتعدد زاوية المنطلق التي من خلالها يراد تحديد هذا المفهوم، وأيا كان من الأمر فإنها تعني ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة

1 - الآية 30 سورة الأنبياء.

وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، وتبعاً لذلك فإن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي¹.

كما عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة على: " أنها تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"²

وباستقراء المعاني الواردة في هذا التعريف نجد أنها تركز على أمرين هما: الحاضر والمستقبل حيث تكمن قيمة التنمية في هذين البعدين، وأساس ذلك كيفية إحداث التوازن بين كيفية استغلال مقدرات الأمة بعقلانية دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

ومن التعاريف التي قبلت بشأن التنمية المستدامة تبعاً للزاوية الاقتصادية³ نذكر على أنها: "استخدام موارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل" ويقع هذا التعريف دائماً في معادلة التوازن بين الحاضر والمستقبل ونفس الشيء تعرف على أنها "الحصول على الحد الأقصى من المنافع التنموية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها".

وتبعاً لما سبق تبيانه فإن التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى المجالات التي ينبغي لهذا المفهوم الاشتغال عليها، وهي المجال الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، والبيئي ومن ثمّ هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها: "عملية شاملة مستمرة وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم، وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها"⁴.

ومن ثمّ فهذا التعريف يفيد الشمول والاستمرارية في التفكير والتخطيط على أساس الاستغلال العقلاني العادل، وعليه فهي تعني أيضاً "استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها"⁵

وتأسيساً على ما سبق فإن التنمية المستدامة كمفهوم جديد يفرض نفسه في سياسات واستراتيجيات الدول، إذ من خلاله تسعى الدول إلى تحقيق معادلة التوازن في استغلال الموارد الطبيعية، ومقدرات الأمة بطريقة عقلانية بين ما هو لازم وضروري للأجيال الحاضرة، دون المساس بحق الأجيال القادمة في هذه الثروات، ولا يكون ذلك إلا من خلال

1 - عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة 07-08 أفريل جامعة سطيف، 2008، ص4.

2 - اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، تقرير "مستقبلنا المشترك و التنمية المستدامة" سنة 1987.

3 - عبد السلام أدي، أبعاد التنمية المستدامة، ص01. الموقع على الأنترنت

<http://www.ZNNalyiddimocraddi.org/payes/economie.htm>

4 - خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص19.

5 - تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، مستقبلنا المشترك، نيويورك، 1987، ص15.

إدخال عامل الزمن المبني على أساس الاستشراف والتخطيط. لما هو كائن وما ينبغي أن يكون.

2.2- أبعاد البيئة المستدامة

كما سبق وأن أشرنا أن التنمية المستدامة أمر ضروري ولازم في السياسة التنموية لأي دولة كانت، بل يقع على عاتقها التفكير والتخطيط المحكم والمسبق وفي شتى المجالات سواء بيئية كانت أم اقتصادية وغيرها وحتى نتبين ذلك نتطرق إلى الأبعاد التالية:

1.2.2- البعد البيئي.

ما يجب التنويه إليه بداية أن المشرع الجزائري ومن خلال الفقرة 14 من الديباجة أنه ربط التنمية المستدامة بالبيئة، وفي تقديري هذه إشارة قوية إلى أهمية البيئة بجميع مكوناتها في البناء التنموي، ونظرا لأهمية الموضوع أعاد التركيز عليها في المادة 68 بالنص على أن "للمواطن الحق في بيئة سليمة، تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة"¹.

ويهدف هذا البعد إلى الاستغلال المرشد لكل الصناعات والطاقات في إطار الحفاظ على البيئة، وعدم استنزافها حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم الجيد في المخلفات الصناعية لأجل خلق صناعات نظيفة تحفظ مكانتها وقيمتها.²

وتبعا لأهمية البيئة بالنسبة للتنمية المستدامة فإن هذه الأخيرة تعمل جاهدة بأن لا يحدث إخلال بيئي على نحو يعجز الإنسان على إعادة التوازن البيئي³، وهذا في حد ذاته يعد تحد يقف أمام التنمية المستدامة في المجال البيئي.

2.2.2- البعد الاقتصادي .

أشار المشرع الجزائري إلى ذلك من خلال ديباجة دستور 2016 حيث ركّز على البعد الاقتصادي المنتج المبني على أساس التنافس خدمة للتنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب ترشيد المناهج الاقتصادية في إطار تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة المبنية على أسس واقعية، ومن ثم فإن كانت التنمية المستدامة في نظر الدول الكبرى المصنعة تعني كيفية خفض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية - الأمر الذي يؤدي إحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج- فإن وجهة نظر الدول الضعيفة وفق هذه

1 - المادة 68 من قانون 2016 المتضمن التعديل الدستوري .

2- ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن مؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة، لاستخدامه الموارد المتاحة 08/07 أفريل جامعة سطيف، 2008 ص04.

3 - محمد عبد البديع، اقتصاد ، حماية البيئة، دار الامين جمهورية مصر العربية، سنة 2002، ص41.

المقاربة تتمثل في كيفية استغلال هذه الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً.¹

3.2.2- البعد الاجتماعي.

تهدف التنمية المستدامة وفق هذا البعد إلى خلق نوع من التوازن بين تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، وذلك حتى لا يتم استنزاف الموارد الطبيعية بدافع ضرورة إحداث هذا التوازن، ولا يكون ذلك إلا من خلال تحسين ظروف معيشية بالنسبة للطبقات المحرومة وذات الدخل الضعيف، ومن مخرجات² هذا البعد المساواة في التوزيع، الصحة والتعليم ومحاربة البطالة، وكذا المشاركة الشعبية الواسعة في شؤون التنمية وغيره من المسائل ذات الارتباط الاجتماعي.

4.2.2- البعد التكنولوجي

ونقصد بذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة في الاستدلال على مخططات التنمية المستدامة، وكذا استخدامها في القضاء على أسباب التلوث البيئي بكل أشكاله.³

وتلعب التكنولوجيا الحديثة دور فعال فيما يتعلق بأنشطة البحث، وذلك بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة، في إطار تحسين أداء المؤسسات في ظل استحداث أنماط جديدة تهدف إلى بناء قدرات عالية بغرض زيادة النمو الاقتصادي ومحاربة كل أشكال الفقر والتخلف.⁴

3- تطور الأمن البيئي في استهداف التنمية المستدامة

مما لا شك فيه أن منظومة الأمن البيئي مرت بالعديد من المراحل التي ساعدت بشكل أو بآخر في تحديد المعالم الناظمة لهذه المقاربة، ذلك أنه يعتر كدعامة حقيقية في استقرار الأمن القومي ابتداءً، غير أن ذلك لا يتحقق إلا وفق أسس ومستهدفات تساعد على تحقيق هذا المطلوب، وتبعا لذلك فإن هناك عوامل ينبغي العمل من أجل تهيئتها لإحداث حماية البيئية، وفي نفس الوقت تؤسس لمقاربة التنمية المستدامة في ظل الأطر الناظمة والمحددة لمفهوم الأمن البيئي.

1 - كربالي بغداد، حمادي محمد، استراتيجيات و السياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر مجلة العلوم الإنسانية العدد45،2010، ص11.
2 - حروفوش سهام و آخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة و مؤشرات قياسها، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أبريل 2008.
3 -مقدم عبيدات، بلخضر عبد القادر، الطاقة ، تلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد07،2007 ص51.
4 [http:// zr.w.kipediz.org](http://zr.w.kipediz.org)

ولتبيان أهم المراحل التي أسهمت في تبلور فكرة الأمن البيئي وأهم الأساسيات التي ينبغي العمل على تحقيقها خدمة لهذا المفهوم فإننا نتطرق إلى ذلك وفق الفروع التالية:

1.3- مراحل تطور مفهوم الأمن البيئي

إن مسألة البيئة لم تكن وليدة الساعة ولا الأحداث الراهنة، وإنما تزايد الاهتمام بهذه القضايا على فترات عدة، وذلك حسب الأخطار التي كانت تثور من حين إلى آخر، وحسب نمو و تدرج الوعي الدولي لهذه المسألة هذا من جهة، ومن جهة ثانية شعور المجتمع الدولي بالخطر الجسيم الذي يمكن أن يهدد البشرية جراء الاهتمام المفرط أو الاستغلال العشوائي للمكونات البيئية، ومن ثم تدرج الاهتمام بالأمن البيئي وكذا البيئة في حد ذاتها عبر عدة مستويات نذكر من أهمها:

1.1.3- البدايات الأولى بالاهتمام البيئي

لقد بدأ التركيز على البيئة في مراحلها الأولى منذ فترة السبعينات، وذلك على إثر الدعوات التي توجه بها الكاتب لستيربلون الذي دعا في كتاباته إلى ضرورة وضع في جدول الانتشغالات مسألة الشواغل البيئية، مركزا على بعض التهديدات التي يمكن أن تسبب متاعب للمجتمع الدولي، كالنظام البيئي والنظام الغذائي، كما دعا الكاتب ريشارد أولمان 1983 إلى التركيز أيضا على القضايا البيئية، وخاصة التي تشكل تهديدا بيئيا حقيقيا من ذلك الكوارث الطبيعية، الفيضانات، الجفاف، استنزاف الموارد الأولية، وتبعاً لذلك فقد أدرجت لجنة برونتلانده عام 1987 فصلا حول الأمن البيئي، وذلك من خلال التقرير النهائي والذي جاء فيه " أن المشاكل البيئية للفقراء تؤثر سلبا على الأغنياء وكذلك في المستقبل غير البعيد جدا تنتقل عن طريق عدم الاستقرار السياسي والاضطراب"¹. وتبعاً لذلك فقد توالى الاهتمامات الدولية بالبيئة، وذلك من خلال الكتابات التي كانت تبين ما للاهتمام البيئي من تدهور في الأمن عموماً، والأمن البيئي خصوصاً.

ولعل من أهم ذلك تلك الكتابات التي كانت تدعو إلى ضرورة إدماج مشكلة الدمار البيئي في السياسات الأمنية الخارجية، مبرزين في ذلك الدور الفعال للدولة في التعامل مع مثل هذه القضايا.²

2.1.3- مرحلة الاهتمام بالأمن البيئي كدعامة لاستقرار الأمن القومي

تعدّ هذه المرحلة دقيقة إذ بدأ المجتمع الدولي يدرك أن عدم توفر الأمن البيئي معناه تهديد للأمن القومي، ومن ثمّ ظهور الاضطرابات والصراعات، وخصوصاً إذا ما كانت هناك ندرة في الحصول على الموارد الأولية، ولقد خلصت بعض الدراسات في هذه الفترة

1- NORMAN Mayers, Environmental Security that's new and different, accessed. <http://www.Envirasecurity.org/conference/working/newanddifferent.pdf>.

2- Roland paris " human security : paradigm shiftar. Hat air " international security. Vol 26 N: Fall 2001.p99.

إلى التأكيد على أن نقص المياه أو الموارد المتجددة يعتبر أحد أهم العوامل المساعدة على ظهور الصراعات.

ولعلّ من النتائج المتوصل إليها في هذا المجال أن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، وعدم تكافؤ الفرص قد يسبب تدهور بيئي خطير، وخصوصا إذا كان مصحوبا بندرة في المواد الأولية، ولقد ميّز توماس هومر ديكسون بين أنواع ثلاث للنُدرة:

- ندرة ناتجة بشكل مباشر عن استنزاف الموارد البيئية مثل نقص في الأراضي الزراعية الشيء الذي يسبب تدهور بيئي خطير.
- ندرة ناتجة عن الاستهلاك الواسع للفرد، طبعاً هذا نتيجة النمو السكاني المتزايد.
- ندرة ناتجة عن عدم التحكم في التوزيع الاجتماعي للموارد الطبيعية الشيء الذي ينتج عن تركيز هذه المواد في أيادي قلة دون الآخرين.¹

في حين ركزت دراسات أخرى على أن التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية قد تجبر الملايين من السكان إلى الهجرة والنزوح إلى مناطق أخرى أكثر أماناً، كما أن مسألة نقص المياه، وحالة التصحر، وإزالة الغطاء النباتي كل ذلك من شأنه الإخلال بالتوازن البيئي، ومنهم من ذهب إلى أبعد الحدود مثل الكاتب روبرت كابلان الذي توقع فوضى قادمة بسبب التدهور البيئي الخطير، إذ انطلق من فكرة مفادها أن: " البيئية هي الأمن القومي في القرن الواحد والعشرين"، وذلك باستقراء الأحداث أن الصراعات القادمة تكون بسبب الندرة البيئية.

3.1.3- مرحلة التركيز على التغيرات المناخية:

وتستمد هذه المرحلة فلسفتها من أن التغيرات المناخية سواء الطبيعية أو بدافع الإنسان هي سبب رئيس في الاختلال البيئي، ومن ثمّ المساس بالأمن البيئي الشيء الذي ينتج عنه عدم الاستقرار في المجتمع الدولي، ومن ثمّ تصنيف هذه القضية بتهديد للسلم والأمن الدوليين في القرن 21، وتبعاً لذلك تم تبني مقاربة جديدة تمثلت في "الأمن و المناخ" أو "الأمن المناخي".

ولقد ركزت بعض الدراسات في هذه الفترة على أن من بين أهم مخرجات التغيرات المناخية: "الجوع، الأوبئة، النزوح، النمو السكاني السريع، الاحتباس الحراري وما يترتب عن ذلك من اختلال في التوازن البيئي، كذوبان الأنهار الجليدية، هطول الأمطار، ارتفاع مستويات البحار، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تجاوز قدرة النظم البيئية

1 - Val percival. Thamer Dixan . Environmental scarcity and violent : the case of south Africa, journal of peace Research sage publication. Vol 35,N:3 May 1998,p 280.

الطبيعية على احتمال هذه التغيرات، ومن ثم إحداث إختلالات بيئية تكاد تهدد حياة الإنسان،¹ وهناك دراسات تتوقع أن عدم التقليل من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري قد تؤدي إلى:

- النزوح السكاني المتزايد والتي من شأنها تهديد السلم في البلدان المجاورة، ومن ثم نقل النزاعات إلى أوسع مساحات.
 - كثرة التدخلات العسكرية لإخماد الصراعات المسلحة في الدول الفقيرة، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في هذه البلدان.
 - حدوث اضطرابات في الخطط الإنمائية، وكذلك في الخطط الإستراتيجية للدول النامية.²
- وتبعاً لذلك فقد ازداد الاهتمام الدولي بمسألة التغيرات المناخية واعتبارها عاملاً رئيساً يهدد الأمن البيئي، نتيجة للمخاطر التي تسببها هذه التغيرات، وبهذا تم ربط المناخ بالأمن لتتبلور فكرة ضرورة الاهتمام بالأمن البيئي في جميع مستوياته ومن خلال كل مكوناته، لأن ذلك يعد من أهم المقاربات التي تساعد على الاستقرار والنمو.

2.3- أساسيات لتحقيق الأمن البيئي في ظل محددات التنمية المستدامة.

تبعاً لما سبق تبيانه فإن الأمن البيئي أصبح ضرورة لازمة وحتمية ملازمة للتنمية البيئية عموماً والتنمية المستدامة خصوصاً، ومن ثم كان لازماً علينا البحث في أهم الأساسيات التي يبنى عليها هذا الهيكل المفصلي في أي عملية تنموية تطويرية، ولعل هذا هو المجال الحقيقي للبحث في مثل هذه المواضيع الحساسة، وفي ما يلي أهم المرتكزات التي ينبغي لأي مجتمع العمل على تحقيقها بغرض الوصول إلى مقاربة الأمن البيئي في خدمة التنمية المستدامة.

1.2.3- تهيئة بنك معلوماتي حول البيئة

لا يمكن الانطلاق في العملية التنموية البيئية المتوازنة والمتكاملة إلا من خلال العمل على إيجاد بنك معلومات حول البيئة، يتضمن هذا البنك جميع النظم المعلوماتية المتعلقة بالوضع البيئي، ويتضمن على الأقل أربع خانات أساسية ومفصلية.

الخانة الأولى: تتضمن الوضع الدقيق المتعلق بالبيئة، وهو عبارة عن تشخيص للواقع كما هو في شكل معلومات، بيانات، إحصاءات، مخططات، و كل ما يتعلق بهذا الجانب الإحصائي.

1 - محمد عبد القادر الفقي، البيئة: مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص32.

2 - الأستاذ الدكتور/ عبد الإله محمد الحسن عبد السلام، الأثار البيئية والصحية المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية في السودان، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد الثالث والثلاثون، جامعة الجزيرة، السودان، ص137.

الخانة الثانية: تتضمن هذه الخانة التهديدات البيئية الموجودة والمحملة وذلك وفق معطيات ومعلومات حقيقية ودقيقة تبين من خلالها جهات الخطر ومصادر التهديد الموجود أو المحتملة. هذه الخانة هامة جدا ذلك أنه كلما استطعنا حصر وإحصاء المعوقات التي تحول أو تعمل دون الحيلولة للوصول إلى الأهداف البيئية المسطرة، أو تلك التي تعيق تماما هذه العملية، وهذا يكون فعالا كلما كان لدينا تصور واقعي ومضبوط عن كيفية المواجهة والمجابهة.

الخانة الثالثة: وتتضمن الفرص المتاحة أو هوامش النجاح، وهذه أيضا هامة إذ نعمل من خلالها على الاستثمار في كل ما هو إيجابي وموجود، ومن ثمّ تّمين كل فرصة من شأنها التأسيس لمقاربة الأمن البيئي.

الخانة الرابعة: خانة التخطيط والاستشراف، وتتضمن هذه المساحة المعلوماتية الخطط التطويرية والبرامج الاستشرافية، والاستراتيجيات التنموية التي بها ومن خلالها نعمل على تحقيق وتطوير الأمن البيئي خدمة للتنمية المستدامة، استنادا على تهيئة البيئة بكل مكوناتها لذلك، وهذه المساحة هي ميزان النجاح أو الإخفاق، فكلما كانت هناك برامج طموحة واقعية وفعالة كلما كانت النتائج التي تؤسس للأمن البيئي بناءة مجدية.

2.2.3- التركيز على تأسيس جهاز للأمن البيئي

إن حماية البيئة وتطويرها يستلزم منا إنشاء أجهزة تعمل على ذلك، هذه الأجهزة ينبغي أن تكون أمنية وذلك لإصباح الطابع الرسمي والأمني على هذا المجال الحيوي، وذلك برصد المخالفات، وإحالة مرتكبيها للأجهزة القضائية، بقصد تقدير المخالفة وتوقيع العقوبة.

3.2.3- تحسين المنظومة القانونية النازمة للشأن البيئي

إنّ العمل على مستوى التقنين من شأنه فتح مساحات أوسع وفضاء أشمل للنهوض بالتنمية البيئية، فسّنّ مزيد من القوانين سواء الداعمة أو الرادعة للمخالفة من شأنها العمل على تنمية وتطوير الأمن البيئي.

4.2.3- تأهيل الإطار البشري

لا يمكن لأي عملية تطويرية تنموية بيئية أن تنجح في غياب الإطار البشري، ذلك أن العمود الفقري لكل هذه العمليات هو الإنسان الواعي، الذي يعتبر إضافة إيجابية، وخصوصا إذا كان عاملا في أحد الهيئات التابعة لهذا المجال، ومن ثمّ فتكوين الأطارات والعمل على تحسين مستواهم من شأنه ضمان نجاح الخطط والبرامج، وخصوصا ما يتناسب والتطورات المتسارعة في هذا المجال .

5.2.3- تعزيز الهيئات البيئية بالضروريات اللازمة

إن رصد الأغلفة المالية، وتوفير الأجهزة المادية، والدعم المعنوي واللوجستي من شأنه العمل على ضمان تنفيذ البرامج والخطط المرسومة لذلك.

6.2.3- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن البيئي

إن إبرام المزيد من الاتفاقيات والتأسيس لعدد المعاهدات المعنية بالمجال البيئي من شأنه العمل على تبادل الخبرات والمعلومات، وحتى البرامج والإستراتيجيات الناجحة في العالم، وهو بذلك يقرب المسافات بين شعوب العالم في المجال البيئي، ويختزل الجهد والزمّن الرامي إلى تنمية الأمن البيئي، ضف إلى ذلك ما لبعض الدول من إمكانات وتقنيات ناجحة وناجعة، بل وفعّالة في المجال البيئي، كل ذلك يؤسس لإرساء دعائم الأمن البيئي .

7.2.3- التعويل على الوعي البيئي لدى المواطن

المواطن شريك حقيقي وحلقة جدّ مؤثرة في نجاح أي فكرة، ومن ثمّ ينبغي العمل على تنمية الوعي البيئي لدى المواطن، ذلك أنه مرتكز حقيقي في هذه العملية، كما أن إشاعة هذا الوعي من شأنه ترشيد الاستغلال العقلاني لكل الموارد الطبيعية من ثروة مائية، حيوانية، نباتية...

خاتمة:

وفي الأخير نستطيع القول أن استهداف التنمية المستدامة مرهون بتحقيق العديد من المنظومات القانونية والواقعية المصاحبة لها، ذلك أن هذه العملية التنموية تحتاج تهيئة المحيط بالشكل الذي يخدم التنمية عموماً، والمستدامة منه خصوصاً، ولعلّ من أهم المستهدفات التي ينبغي العمل لتحقيقها هو ما يسمى بالأمن البيئي، ولا يأتي ذلك إلا من خلال المحافظة على المحيط البيئي بكافة أنواعه ومستوياته، وحتى هذه الأخيرة لن تتحقق إلا باستهداف منظومة الأمن البيئي ودوره في التأسيس لمقاربة التنمية المستدامة، ذلك أن هذا الأخير هو صمام أمان في أي عملية تنموية تطويرية لأي مجتمع كان، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

- العمل على تحسين وتحيين المنظومة القانونية النازمة للشأن البيئي، وذلك بسنّ المزيد من التشريعات واللوائح الفعّالة والملزّمة لتحقيق مقاربة الأمن البيئي لخدمة التنمية المستدامة.
- ينبغي للتخطيط أن يركز على النظرة الاستشرافية المبنية على الإستراتيجيات المتوازنة والمتكاملة، والعناية بذلك في كل السياسات الوطنية التنموية، مع الاهتمام بالتسيير الأمثل للموارد الطبيعية، وترشيد استهلاكها.

- ضرورة تبني سياسة التأهيل البيئي من خلال الخطط والمناهج والاستراتيجيات الوطنية للبيئة، وذلك بإعداد الدراسات والبحوث المعمقة والجادة، و التي تعتمد على تشخيص الواقع البيئي، ومن ثم تحديد العوائق المحتملة والفرص المتاحة.
 - العمل على توسيع دائرة الوعي بالاهتمام البيئي لدى المواطنين و المؤسسات العاملة في هذا المجال من خلال كل الوسائل المتاحة.
 - الاستفادة من البحوث العلمية والعملية والتي من شأنها تحديد متطلبات تحقيق الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة، ولا يكون ذلك إلا من خلال إعداد الكوادر البشرية التي تؤسس لهذه المقاربة.
 - الاعتماد على الجانب التقني وما أفرزه التطور التكنولوجي الحديث في مجال حماية البيئة، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في ذلك.
 - العمل وفق المنظومة المؤسسية المتخصصة، وذلك بتوفير كل المستلزمات الضرورية مع استحداث هيئات تعمل لأجل تحقيق هذه المقاربة، بالإضافة إلى توفير الدعم اللازم لذلك.
- ويبقى التخطيط الإستراتيجي المبني على الخطط التنموية المتوازنة والمتكاملة ضمن الأطر الناعمة للأمن البيئي حقيقة لازمة وضرورية لاستهداف التنمية، وخصوصا إذا كنا بصدد تحقيق مقاربة التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

أولاً: باللغة العربية

1- الكتب:

- 1 - جون بيليس، ستيف سميث، معولة السياسة (ترجمة)، مركز الخليج للأبحاث، دبي الطبعة الأولى، 2004 .
- 2- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007
- 3- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن في الجزائر- الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي- الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005.
- 4 - محمد عبد البديع، اقتصاد ، حماية البيئة، دار الملاين، جمهورية مصر العربية، سنة 2002،ص41.
- 5 - محمد عبد القادر الفقي، البيئة: مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص32.¹
- 6- نهاد ناصر داود فلمبان، تحقيق الأمن البيئي مصير عامة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة 2017.

2- المقالات:

- 1- خالد محمد غانم، مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية " السياسية الدولية " ملحق تحولات إستراتيجية، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011.
- 2 - سليمان عبد النور، مفهوم الأمن: مستوياته و صيغته و تهديداته. دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.
- 3 - عبد الإله محمد الحسن عبد السلام، الأثار البيئية والصحية المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية في السودان، مجلة أسبوط للدراسات البيئية، العدد الثالث والثلاثون، جامعة الجزيرة، السودان، ص137.
- 4- كربالي بغداد، حمادي محمد، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، سنة 2010 .
- 5- محمد عبد الفتاح، قضايا البيئة المعاصرة، العلوم الحديثة، العدد 1، سنة 1983 .

3- المداخلات

- 1 - حروفش سهام و آخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة، 07-08 أبريل 2008.
- 2- ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن مؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة، لاستخدامه الموارد المتاحة 08/07 أبريل، جامعة سطيف، 2008.
- 3 - شهيرة أحسن أحمد وهبي، "الأمن البيئي في المنطقة العربية"، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان "التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية، أعمال المؤتمرات، مصر، ماي، 2007.
- 4 - عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة 07-08 أبريل جامعة سطيف، 2008.
- 5 - كسري مسعود، أ. طاهري الصديق، أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، أيام 08-09 ديسمبر 2014 .
- 6 - مر عبد الله كامل، "الأمن العربي من منظر اقتصادي"، أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة... والتطلعات المستقبلية أيام 9-11 جانفي باريس، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، الطبعة الأولى. 1996
- 7 - مقدم عبيدات، بلخضر عبد القادر، الطاقة ، تلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 07.2007.

4- التقارير:

- 1 - اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، تقرير "مستقبلنا المشترك و التنمية المستدامة" سنة 1987.

5- القوانين:

¹ - قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري .

6- مواقع الإنترنت:

- 1 - برقوق محند، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة، موقع بحوث ، 2014/08/20.
<http://berkouk-mhand.yolasite.com>
- 2 - خديجة عرفة، مفهوم و قضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، موقع بحوث .
 15/07/2018
<http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630>
- ³ - عبد السلام أدي، أبعاد التنمية المستدامة، ص01.الموقع على الأنترنت

<http://www.ZNNalyiddimocraddi.org/payes/economie.htm>.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- ¹ -NORMAN Mayers, Environnemental Security that's new and différent, accessed. [http. www. Envirasecurity .ang/conference/working/newanddifferent.pdf](http://www.Envirasecurity.org/conference/working/newanddifferent.pdf).
- ² - Roland paris “ human security : paradigm shiftar. Hat air “ international security. Vol 26 N: Fall 2001.
- ³ -Val percival. Thamer Dixan . Environnemental scarcity and violent : the case of South Arica, journal of peace Researh sage publication. Vol 35,N:3 May 1998 .
- 4-Gerald Dussieuy, les théories de l'interétatique : traite de relation internationales (11) Paris l'hamattan,2007